

تجربة حماس في الحكم: العلاقة وتسوية الصراع مع "إسرائيل"

عدنان أبو عامر¹²⁴

مدخل تقييمي لأداء حماس "الحكومي والبرلماني":

من الصعوبة بمكان الإحاطة بقراءة تقييمية لسنة كاملة من تجربة حركة حماس الحكومية والبرلمانية عبر هذا المدخل الموجز، دون الأخذ بعين الاعتبار عدداً من العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في نجاح أو إخفاق حماس في تجربة الإدارة والحكم، وأهمها:

1. عملية التسوية، وموقف حماس الرافض لها؛ مما شكّل أمامها عقبة لإحكام سيطرتها على السلطة، التي جاءت نتيجة طبيعية لتلك العملية.
2. القطيعة الدولية، وإقدام المجتمع الدولي على قطع اتصالاته مع الحكومة الوليدة، وما مارسه من ضغوط سياسية ومالية على الحركة.
3. تردي الوضع الاقتصادي، بسبب الإغلاقات الإسرائيلية وارتفاع نسبة البطالة، وتراجع النمو الاقتصادي؛ مما وضع المجتمع الفلسطيني على حافة الانهيار.
4. تنازع الصلاحيات مع رئيس السلطة، وبالتالي فقدان السيطرة على الأجهزة الأمنية، لذا تبدى بصورة جدّ واضحة عجز الحكومة عن إحداث أي تغيير داخلها وفي بنيتها القيادية، ومن جهة أخرى "نجحت" هذه الأجهزة، ويا للمفارقة، في شلّ عمل الحكومة وجعل قراراتها بحكم اللاغية عملياً.
5. صعوبة إحكام إدارتها للجهاز الإداري المدني، ممثلاً بالهيئات الرسمية والوزارات، حيث تتربع قيادات فتح على المناصب العليا فيها، بحيث "أخفقت" الحكومة في تعيين جملة من الكوادر "التكنوقراطية" من جهة،

¹²⁴ باحث فلسطيني في الشؤون الإسرائيلية، وأستاذ التاريخ في الجامعات الفلسطينية.

ولم تتمكن من إقالة مسؤولين ثبتت بحقهم تهم فساد، أو على الأقل اتخاذ إجراءات إدارية ضدهم.
أما عن تقييم تجربة حماس في السلطة، فبالإمكان تقسيمه، سلباً وإيجاباً، إلى جزأين أساسيين:

التقييم الداخلي:

1. استطاعت حماس ترجمة شعبيتها وجماهيريتها الميدانية من خلال صندوق الاقتراع، والإثبات أنها اللاعب الأول على الساحة الفلسطينية، في ساحتي المقاومة والسياسة معاً.
2. مثلت الحركة نموذجاً إدارياً بديلاً لإدارة دفة الأمور في السلطة الفلسطينية، شفافاً نزيهاً، وبعيداً عن مظاهر الفساد التي ميزت أكثر من عقد من الزمن أداء حركة فتح.
3. أثبتت حماس على الرغم من الحراك السياسي المتسارع الذي شهدته، أنها عصية على الانقسام أو الانشقاق، على الرغم من ما قيل ويقال عن حالات الاستقطاب التي حدثت داخل جسمها التنظيمي، بين تيار معتدل وآخر متطرف، متشدد وبراجماتي، وهو أمر طبيعي طالما بقي داخل الصف الواحد.
4. تمكنت حماس بالفعل من تحقيق شعارها الذي رفعته حين بررت دخول الانتخابات، وهو حماية المقاومة، فلم يشهد عهدها اعتقال مقاوم، أو مصادرة سلاح، على العكس من ذلك، كل التقديرات العسكرية الإسرائيلية تؤكد أن السنة التي حكمت فيه حماس شهدت تدفقاً للأسلحة على قطاع غزة.
5. في المقابل، شهد الأداء البرلماني لنواب حماس انتكاسة كبيرة من خلال تعطيل المجلس التشريعي، وتغييبه عن ساحة العمل السياسي والقانوني لأكثر من خمسة شهور متواصلة، وما يعنيه من تعطيل للأداء الرقابي على السلطة التنفيذية.
6. لاشك أن تجربة حماس في الحكم شهدت تضيقاً اقتصادياً وحصاراً مالياً لم يسبق له مثيل على الشعب الفلسطيني، عقاباً له على اختياره لها، ولم تتمكن الحكومة من توفير حد الكفاف للمواطنين، على الرغم من الجهود التي بذلها وزراؤها للبحث عن خيارات مالية أخرى.



7. بالإضافة لعوامل أخرى، شهدت السنة الماضية، وهذا ما جسّدته جملة من الأحداث الأخيرة نشأة لفكر ديني سلفي في مجمله، لا سيّما في قطاع غزة، وأرجعت بعض المصادر إلى أن جزءاً لا بأس به من قواعد هذا التيار "القاعدي"، هم من عناصر حماس الذين لم "يرق" لهم السلوك السياسي المرن لقيادة الحركة، وبالتالي وجدوا ضالّتهم في هذا الفكر.

التقييم الخارجي:

1. شكل فوز حماس وتشكيلها لحكومة "خضراء فاقع لونها"، سابقة تاريخية وسياسية خصوصاً بما بات يعرف بـ"مشروع الإسلام السياسي"، لا سيّما وهي حركة مقاومة إسلامية، تدير دفة الأمور في ظلّ احتلال لا يخفي رغبته بالقضاء عليها، على الرغم من المعاناة التي تكبّدها الحركة والجمهور الذي انتخبها على حدّ سواء، علماً بأنّ بعض الشواهد تشير إلى أن حماس في بعض الأحيان "غلبت" جانب "الإسلام العالمي" على حساب "الفلسطيني الوطني"، الحديث لا يدور هنا عن تعارض بالضرورة بين المشروعين، لكن أنصار ذلك المشروع العالمي يبدو وكأنهم حمّلوا حماس ما لا تستطيع حمله، وإلا فقد كان مطلوباً منهم أن يقدموا ما يمكن تقديمه لمنح حماس القدرة والقوة على البقاء والتعمير في عهدها "السلطوي" طويلاً.

2. للمرة الأولى خاضت حماس تجربة العمل السياسي والدبلوماسي "على أصوله"، فقد وطّنت أقدام قادتها، في الحركة والحكومة على حدّ سواء، أراضى دول لم تتجاوز في فكر الحركة أنها دائرة من دوائر الشرّ العالمي والمؤامرة على القضية الفلسطينية، وجاءت التجربة السياسية على المحك، لتثبت لها أن السياسة لا تعترف بالعدو المطلق، فالسياسة مصالح في معظمها، بعيداً عن الشعارات اللازمة لاستقطاب الجمهور وتحشيد الأنصار في مراحل تاريخية بعينها.

3. ربما لم تحسن حكومة حماس قراءة بعض الرسائل الواردة من المجتمع الدولي، حيث اعتقدت في كثير من الأحيان أن الاتحاد الأوروبي مثلاً، بإمكانه أن يشبّ عن الطوق الأمريكي، ويتعاطى معها ويوقف الحصار، وهذا في أحسن الظنون قراءة "تبسيطية" لطبيعة العلاقات الدولية القائمة، وتحديداً

عدم دراية واسعة كافية بالعلاقة التبعية، التي تربط "القارة القديمة" وفقاً لوصف وزير الدفاع الأمريكي السابق "دونالد رامسفيلد" للقارة الأوروبية، بالقطب الأمريكي الأوحده، أكثر من ذلك فقد عبّر في بعض مناحيه عن عدم إلمام حماس جيداً بطبيعة العلاقات الدولية الناجمة عن "تآكل الثنائية القطبية"¹²⁵.

العلاقة مع "إسرائيل":

منذ اليوم الأول لفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، أشعلت الأضواء الحمراء داخل أروقة مؤسسات صنع القرار الإسرائيلي، السياسية والعسكرية منها على حدّ سواء، ففوز الحركة لم يعد شأنًا فلسطينياً داخلياً، بل يصب في صميم طبيعة العلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مما استدعى عقد العديد من اللقاءات والحوارات داخل مؤسسات البحث والدراسات الاستراتيجية لمعرفة ما ستؤول إليه الأمور داخل الساحة الفلسطينية التي غدت تسيطر عليها حماس.

أولاً: مسوغات التخوف من فوز حماس:

1. تعزيز البيئة المعادية لـ "إسرائيل":

أفضى صعود حماس لسدة الحكم إلى حدوث ارتباك في العقل الاستراتيجي الإسرائيلي، خصوصاً بعدما أصبحت البيئة الاستراتيجية الأمنية المحيطة بالدولة العبرية غير مريحة خلال سنة 2006، عبر عدد من الشواهد، والعلاقة بين صعود حماس واحتمالات تغير موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط، ومدى استقلالية الحركة أو تبعيتها للسياسات الإقليمية، وفي المقابل، سبل تجنيد التأييد الدولي لتدعيم سياسة عزل حكومتها، ومن أهمّ هذه الشواهد:

أ. العدو الداخلي ممثلاً بـ حماس، التي غدت تكتسب شرعية دستورية، وخاضت معها حرباً أسمتها "أمطار الصيف"، بعد أسر مقاتلي الحركة للجندي "جلعاد شاليط" في عملية الوهم المتبدد.

ب. الهزيمة التي مُني بها الجيش خلال حرب تموز/ يوليو أمام حزب الله، التي

¹²⁵ عبارة شهيرة وردت على لسان المؤرخ الأمريكي الشهير بول كينيدي في كتابه: القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري، (الكويت: دار الصباح، 1993)، ص 547.



أطلق عليها "تغيير الوجهة"، ردا على عملية "الوعد الصادق" التي نفذها الحزب وأسر اثنين من الجنود.

ج. تنامي الخطر الإيراني ممثلاً بالمشروع النووي، وافتتاح عهد جديد من العلاقات الفلسطينية الإيرانية بعد الزيارات التي قام بها نواب حماس ووزراؤها لطهران، وما قيل عن مساعدات مالية، وتدريبات قتالية لعناصر الحركة هناك.

د. تزايد الحديث بصورة مركزة أكثر من أي وقت مضى، عن قرب المواجهة الحربية بين تل أبيب ودمشق، وهي أكثر المستفيدين والمرحبين بفوز حماس في الانتخابات¹²⁶.

هـ. ربط مسيرة المقاومة الفلسطينية ببعض التيارات الإسلامية التي تناصبها "إسرائيل" والعالم الغربي العداء، خاصة تنظيم القاعدة، فلم تتورع عن وضع صور الشيخ أحمد ياسين إلى جانب صور أسامة بن لادن، من قبيل رسم الصورة الذهنية والنمطية أمام الرأي العام العالمي، بل أن فوز حماس وتسلمها لمقاليدي السلطة جاء فرصة لأن تعلن تل أبيب أن السلطة الفلسطينية غدت توازي سلطة طالبان، وبدأنا نسمع نغمة دولة "حماستان"! كما روجت "إسرائيل" لمقولة أن السلطة غدت مكوناً رئيساً فيما يعرف بـ"قوس الشر" المكون من إيران وسورية وحزب الله وحماس¹²⁷.

وهكذا تنامت البيئة المعادية لـ"إسرائيل" بصورة متسارعة أعقبت فوز حماس، وأسفرت عن دخول متغيرات جديدة مؤثرة لم تستعد لها بالقدر الكافي، أو لم تتوقع حدوثها أصلاً.

2. وقف التفاوض والحل أحادي الجانب:

دعم انتصار حماس الانتخابي الشكوك الإسرائيلية بشأن انسداد أفاق تجديد الشراكة مع الفلسطينيين في المفاوضات، وأكد على عملية فك الارتباط أحادي الجانب، كما زاد من التشكيك في أن الانسحاب من الضفة الغربية سيتيح لحماس

¹²⁶ جاء ذلك صريحاً وواضحاً في خطاب الرئيس السوري بشار الأسد في أعقاب فوز حماس، وأشار فيه تصريحاً وليس تلميحاً أن دمشق أكثر المستفيدين من فوزها في الانتخابات.
¹²⁷ منذ فوز حماس غدت الآلة الدعائية الإسرائيلية تردد "سيمفونية" الحلف الرباعي، الذي يبدأ من طهران ويمرّ بدمشق وبيروت حيث حزب الله، وينتهي في غزة حيث حماس.

فرصة السيطرة على مناطق شديدة القرب من قلب "إسرائيل"، وعلى الرغم من عدم وضوح ما إذا كان باستطاعة حماس التغلب على جميع المعوقات التي تواجهها، إلا أنها إذا فعلتها، فسوف تلعب دوراً رئيساً في تطوير التفكير الإسرائيلي، وعلى الرغم من عدم تصديق معظم مفكري الأمن الإسرائيليين لإمكانية أن تصبح حماس شريكاً لـ "إسرائيل" يوماً ما، فإن هناك من يرى أنه عاجلاً أم عاجلاً سيكون من المحتم إجراء محادثات مع حماس، لأنها قد تصبح موثوقاً بها أكثر من الشركاء الآخرين.

وهكذا تزايدت القناعة الإسرائيلية وترسخت حالة الفصل مع الفلسطينيين، الذين غدوا تحت سيطرة حماس، حيث شعرت "إسرائيل" أنها في حالة تأييد لمبدأ إنهاء السيطرة على الفلسطينيين عبر اتخاذ خطوات يتمّ التفاوض بشأنها أو تتمّ بطريقة أحادية، وتنتقل بموجبها السلطات والصلاحيات منها إلى السلطة الفلسطينية شريطة أن تتولى الأخيرة المسؤولية الكاملة عن أراضيها وسكانها، بمعنى أكثر وضوحاً ساد مبدأ "الجمود السياسي"، من خلال لجوء الحكومة الإسرائيلية إلى زيادة حدة "المشكلات البنوية" المتأصلة في العملية السياسية، عبر تفعيل خيار عدم التفاوض، فقد عجز الجانبان - حتى قبل وصول حماس للسلطة - عن ردم الهوة بين خلافاتهم السياسية والتفاوضية، وجاءت الأيديولوجية التي تؤمن بها حماس لتزيد من صعوبة تنفيذ الاتفاقيات القائمة، أو إحراز تقدم في العملية السياسية.

ومع ذلك، فإنه من المفارقات؛ أن الصدمة التي عمّت الأوساط الإسرائيلية بفعل فوز حماس، أسفرت عن شيوع اعتقاد مفاده أنها قد تكون الشريك المناسب لفك ارتباط أحادي من الضفة الغربية، لأن رفضها إجراء مفاوضات حول وضع دائم يجعله خياراً أكثر فاعلية¹²⁸، وهو فضلاً عن اعتباراته السياسية والاستراتيجية والأمنية، سيمنح الجانبين الوقت اللازم، بالنسبة لحماس لتوحيد حكومتها وإثبات نفسها، وبالنسبة للإسرائيليين لدراسة حماس كحزب حاكم، مما دفع بكبير المعلقين السياسيين عكيفا أدار Akiva Eldar ذي العلاقات الوطيدة مع الحكومة، أن يعنون مقاله السياسي فور فوز حماس في هارتس بـ: كادима وحماس: تجسيد لسياسة أحادية الجانب!

¹²⁸ سادت هذه القناعة في أوساط حزب كادима عموماً، قبل اندلاع المواجهة مع حماس، ونشوب الحرب الإسرائيلية على لبنان، حيث أغلق ملف خطة فك الارتباط بصورة ملحوظة.



3. حتمية رفع السقف السياسي الفلسطيني:

رجع منبع القلق الإسرائيلي بالأساس من فوز حماس، إلى نفوذها المتصاعد في الشارع الفلسطيني، بفعل تبنيها خطاباً وانتهاجها سلوكاً ميدانياً أكثر تعبوية في وجه الاحتلال، وبعد الفوز مباشرة زاد منسوب القلق في ظل المخاوف الإسرائيلية من أن يؤدي دخول حماس للنظام السياسي؛ لإبداء المزيد من التعنت والصد أمام ما تطرحه من شروط وحلول جزئية للقضية الفلسطينية.

وتبدى ذلك في ميدانين اثنين: السياسي والميداني، بحيث حافظت حماس، حركة وحكومة، على مواقفها الثابتة، رافضة التسليم "الواضح والصريح" بالشروط التي رفعتها الرباعية الدولية، وإن حاولت الاستعانة بالمفردات اللغوية من إحياءات واستعارات¹²⁹، حاولت من خلالها عدم تحميل الشعب مسؤولية مواقفها وثوابتها، مما جعل "إسرائيل" تزداد قناعة بتصلب الموقف الفلسطيني، أو على الأقل الرفع من سقفه.

أكثر من ذلك، فقد تبدى خوف "إسرائيل" الحقيقي من قيام حماس وقادتها ووزرائها بين الحين والآخر، بالتلويح بخيار حل السلطة الفلسطينية من أساسها، وبغض النظر عن جدية التهديد من عدمه، فقد بات أن السلطة، وهي المشروع الدولي الذي اتفق العالم كله على قيامه بدور وظيفي يحمي مصالح "إسرائيل" أصبحت رهينة بيد أكبر عدو لها في المنطقة، مما جعلها تخوض حملة دعائية تحريضية لجميع دول العالم؛ لتبني موقفها بمحاصرة حكومة حماس ومقاطعتها، وفرض القيود والشروط عليها، بعد الإعلان عن تحول السلطة الفلسطينية لـ"كيان إرهابي"! والسعي نحو إفقائها "الشرعية الدولية".

ثانياً: خيارات "إسرائيل" تجاه علاقتها مع حكومة حماس:

بعد الصدمة التي أصيبت بها الأوساط السياسية والعسكرية تجاه فوز حماس، كان على "إسرائيل" أن تختار بين عدة طرق وخيارات للتعامل مع الواقع الجديد، مضطرة مكرهة، وهي:

1. سياسة كشف الحصار، من خلال السماح للسلطة الفلسطينية بأداء دورها في

¹²⁹ بدا ذلك واضحاً في ما أطلق عليه "تراجع" من حماس في وثيقة الأسرى التي عرفت باسم وثيقة الوفاق الوطني، واعتبرتها حماس السقف السياسي الذي يمكن أن تتفق عليه مع باقي القوى، في الوقت الذي أبدت فيه سابقاً اعتراضاً كبيراً عليها، ثم جاء "تراجع" آخر بصورة أكثر جلاء في نصوص اتفاق مكة، الذي أعلنت من خلاله "احترامها" للاتفاقيات الموقعة.

الحكم، حتى وإن كانت حماس تسيطر عليها، أو تشارك فيها، وإدارة الصراع ضدّ حماس باستخدام الوسائل السياسية، بحيث تضع هذه الوسائل حاجات السكان الفلسطينيين في مواجهة أيديولوجية الحركة، والأمل بأن يرتقي الاعتراف بها لدى الحركة، من المستوى العملي الواقعي إلى المستوى الخطابى الرسمي.

2. إدارة الظهر، وكأن شيئاً لم يتغير في الخريطة السياسية، والتعامل بمنطق "فك الارتباط"، واقتصار العلاقة مع "الجيران الجدد" على إدارة الشؤون اليومية، وما يتطلبه من اتصال هنا ولقاء هناك، ليس أكثر.

3. اعتماد استراتيجية مؤقتة تقوم على عنصرين: عدم التسبب في كارثة إنسانية خلال فترة رئاسة أبو مازن، والسماح بتحويل قدر ضئيل من عائدات الضرائب لمؤسسة الرئاسة، وإظهار الصلابة مع الفلسطينيين، حتى لو كان الضرر الذي سيلحق بهم كبيراً، خصوصاً أن الموقف الدولي يساند هذه الإستراتيجية.

4. الحاجة لمراجعة السياسة الأمنية، وبلورة سياسة جديدة مبنية على نظرية الردع، واستعمال القوة العسكرية من داخل الحدود والمناطق الإسرائيلية، مع منع حماس وعناصرها من السيطرة على معبر رفح حتى لا تتمكن من نقل وإدخال الأسلحة.

5. سياسة المواجهة، من خلال افتعال أحداث داخلية بين الخصوم المتنافسين، لا سيما بتحريض "أصدقائها" الذين خسروا السلطة، ولم تجد تل أبيب حرجاً في إمكانية توجيه ضربة قوية ضدّ حماس، بالتعاون مع فتح ومصر والأردن، بهدف ضمان إضعافها بالقدر الذي يمكن خصمها، في الضفة الغربية على الأقل، لتصبح قادرة على حلّ المجلس التشريعي والحكومة، ودعم أبو مازن، وتثبيت استقرار النظام السياسي، وينبع المنطق الذي يقف خلف هذه السياسة من إدراك "إسرائيل"، أنها عاجزة عن إسقاط حكومة حماس سواء عبر الوسائل الديمقراطية المتاحة، أو بإجبارها على تغيير أيديولوجيتها.

ومع ذلك، حذر خبراء إسرائيليون عديدون من نقاط ضعف رئيسة تكتنف "سياسة المواجهة" أهمها:

¹³⁰ برزت هذه التحليلات والتخوفات عقب الاشتباكات الدموية بين فتح وحماس في شهري كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2007، حيث حذر الشبابك في تقارير رسمية من تفوق واضح لحماس، وأكد ذلك بعض الكتاب: آفي سخاروف Avi Sakharov، وعميت كوهين Amit Cohen، وعميره هاس Amira Hass.



أ. خطر تداعي السلطة، وإلقاء المسؤولية على "إسرائيل"، ورحيل المنظمات الدولية عن المنطقة، ومن المرشح أن يؤدي هذا التطور لإلقاء المسؤولية على كاهلها.

ب. انتصار فتح غير مضمون، وربما كشفت المواجهة الأخيرة مع حماس عن ضعف فتح الناتج عن انقساماتها الداخلية، وهو أمر صرحت به المحافل الأمنية الإسرائيلية التي عبّرت عن قلقها من أداء فتح الميداني في مواجهات أيار/ مايو 2007، وفي المقابل إعجابها بـ "أداء حماس" المنظم¹³⁰.

ج. عودة حماس إلى "العمل المسلح"، فمن المحتمل أن تؤدي مواجهة فلسطينية داخلية إلى حملها على إنهاء التزامها بضبط النفس الذي ألزمت به نفسها عندما تولت السلطة، واللجوء بشكل كامل للصراع المسلح وشنّ حملة كبيرة من المقاومة المسلحة، وهذا ما تمّ فعلاً في خضم المواجهات مع حركة فتح وإطلاق مئات من صواريخ القسام تجاه البلدات المجاورة لقطاع غزة.

د. الشك في تحقيق فتح لما هو متوقع منها، لأنها تشهد حالة من الانقسام وعدم الانضباط، والعديد من أعضائها لهم علاقة بالعمل المسلح، ولذلك، لن يضمن انتصارها في هذه المواجهة بالضرورة إلى وضع حدّ للعمل المسلح، كما أن الدعم الإسرائيلي المكشوف ربما يدفعها لتنفيذ عمليات مسلحة لتثبت أنها ليست لعبة بيد "إسرائيل"، وفي النهاية، ربما تتأذى شرعيتها إذا عُدّ نصرها ناجماً عن الدعم الإسرائيلي.

ثالثاً: السلوك الإسرائيلي تجاه حكومة حماس:

في ظلّ القراءات "السوداوية" التي قدمتها الأوساط الإسرائيلية لفوز حماس، الرسمية منها والإعلامية والبحثية، أن الأوان لإلقاء نظرة فاحصة على الأداء السياسي والميداني تجاه الحركة، التي شكلت الحكومة الأولى من نوعها في المنطقة العربية، أولاً لأنها إسلامية التوجه والفكر، وثانياً وهو الأهم لأنها ترفع شعار المقاومة سبيلاً أساسياً للتخلص من الاحتلال، وقد تركّز السلوك الإسرائيلي في هذه النواحي¹³¹:

¹³¹ بادر توماس فريدمان Thomas Friedman، الكاتب الأمريكي الشهير، بتوجيه "النصح" للمجتمع الدولي بانتهاج سياسة غير مسبوقة مع حكومة حماس، لم تكتب بعد في كتب السياسة والتاريخ، نظراً لأن فوزها وهي متمسكة بمواقفها في ظل موازين القوى السائدة لم يكتب في التاريخ سابقاً.

1. الصعيد السياسي:

أ. تعاملت "إسرائيل" مع صعود حماس للحكم من خلال استخدام مصطلحات تاريخية في الذاكرة الجماعية اليهودية، ذات صلة بالمرحلة النازية، بغرض تحشيد الرأي العام خلف السياسة الرسمية للحكومة، حيث عدّ فوزها مشابهاً لفوز النازيين في ألمانيا، وبمثابة "هزة أرضية"، و"كارثة جديدة"، مما دعا عدداً من السياسيين لمعاملة قادة حماس كما قادة النازية؛ وشبهوا ميثاقها بكتاب "كفاحي" لهتلر، وهذا الأمر نلحظه في استطلاع للرأي أجري بين الإسرائيليين، إذ رأى 55% منهم أن فوز حماس يشكل خطراً وجودياً على الدولة، وقال 42% منهم أن سياستها تجاه حكومة حماس متساهلة جداً!!¹³².

ب. عدّ هذا الموقف السياسي تمهيداً لتقبل العالم لأي سلوك ميداني قد تقدم عليه "إسرائيل" ضد الحكومة "الحمساوية"، التي أعلنت أنها ليست شريكاً في أي مفاوضات، بحيث أنها حين أقدمت على الكثير من التهديدات والإجراءات الميدانية، لم تقابل بردود فعل حقيقية باستثناء تصريحات إعلامية خجولة.

ج. إرهاب الحكومة "الوليدة" بالعديد من المقترحات السياسية بين الحين والآخر، لا سيّما إعلان الثالث غير المقدس في وجه حماس وهو: الاعتراف بـ "إسرائيل"، الالتزام بالاتفاقات الموقعة، نبذ "الإرهاب"؛ مما جعلها تدير "اشتباكات" سياسية عديدة مع أطراف فلسطينية وعربية ودولية، ووقوعها بالتالي في دائرة ردّ الفعل على ما يمارس بحقها من ضغوط سياسية تشتد بين يوم وآخر.

2. الصعيد العسكري:

أ. التصعيد الميداني غير المسبوق الذي عدّ "هدية" إسرائيلية لحكومة حماس، من خلال تصعيد سياسة الاغتيالات والاعتقالات والاجتياحات، وقد

¹³² تضمنت العديد من المقالات والتعليقات التي غصّت بها الصحافة الإسرائيلية فور فوز حماس العديد من المصطلحات في هذا الاتجاه، ومن أبرز كتابها: بن درور يميني Ben-Dror Yemini، أرييه إلداد Arie Eldad، بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu، عوزي أراداد Uzi Aradad، دوري غولد Dore Gold، سيفر بلوتسك Sever Plocker، الذين عنوانوا مقالاتهم بمثل هذه العبارات: الخميني وكاسترو في دولة حماس، فوز حماس.. في خدمة الإسلام العالمي، انتصار حماس يشكل خطراً على "إسرائيل"، حماس اللاشريك القادم.



استبقت المصادقة على الحكومة في منتصف آذار/ مارس 2006 بالعملية العسكرية، التي استهدفت إلقاء القبض على أمين عام الجبهة الشعبية أحمد سعادات المعتقل في سجن أريحا، وأكثر من ذلك فقد سقط العشرات من الشهداء، وأصيب المئات، واعتقل الآلاف خلال سنة كاملة من عمر حكومة حماس، وهي السياسة المسماة "إبقاء الأرض مشتعلة" تحت أقدام الحكومة. ومن الجدير ذكره أن عدد الشهداء الفلسطينيين سنة 2006 بلغ 692 شهيد وبلغ عدد الجرحى 3,126 جريح، أما المعتقلون فبلغ عددهم 11,000 معتقل.

ب. خطا الجيش الإسرائيلي خطوات متقدمة حين بادر إلى شن حملات اعتقال بحق العشرات من نواب حكومة حماس ووزرائها، تفسيراً لما أعلنه سابقاً من أنه لا حصانة لها ولمثليها، وهو سابقة خطيرة لم تقدم عليها أي من حكومات العالم في وقت سابق، بل والتهديد بتصفية رئيس الحكومة ووزرائها لاتهامهم بـ "تلطخ أيديهم بالدماء الإسرائيلية"! وزادت التهديدات حدة مؤخراً، مع تزايد سقوط صواريخ القسام على المستوطنات.

ج. من خلال العناصر المرتبطة بها، واصلت تل أبيب برنامج الفلتان الأمني "المنظم"، عبر افتعال حوادث القتل والاختطاف والسطو، هادفة من ذلك لإشغال حكومة حماس بالملفات الطارئة بين الحين والآخر، بدلاً من التفرغ لتطبيق برنامجها الانتخابي "التغيير والإصلاح"، الأمر الذي نجحت فيه إلى حد بعيد¹³³.

3. الصعيد الاقتصادي:

أ. أولت "إسرائيل" اهتماماً بالغاً للحصار الاقتصادي والمالي الذي فرضته على حكومة حماس، عبر تعطيل اتفاقية العائدات الجمركية، في ظل وجود ما يزيد عن 125 ألف موظف في صفوف السلطة الفلسطينية، الذين يحتاجون

¹³³ العام الكامل من عمر حكومة حماس شهد تعطل المجلس التشريعي عن العمل، وعدم الانعقاد مدة خمسة أشهر متواصلة بسبب الفوضى الأمنية المتلاحقة، وعلى صعيد الحكومة انشغلت الوزارات بالملفات الطارئة والمستجدة، وكان أهمها التعيينات التي رفضها رئيس السلطة، والشلل الذي دب في أروقة وزاراتها بسبب ما قالت عنه سحباً لصلاحياتها من قبل هيئات وسلطات، أنشأها مكتب رئاسة السلطة بصورة موازية لها.

ب. بثت "إسرائيل" دعاية إعلامية موجهة بالأساس للرأي العام الدولي والمؤسسات المالية المانحة، مفادها أن الأموال التي تأتي لـ "سلطة حماس" لن تذهب لرواتب الموظفين، ومشاريع البنية التحتية، وتحسين ظروف الفلسطينيين، بل ستجد طريقها لمخازن السلاح وتصنيع المتفجرات التي تملكها الحركة، مما منع الكثير من الدول الغربية من دفع مستحققاتها، وتلكؤ الأطراف العربية عن الإيفاء بوعود قطعتها في قمم عربية، حتى في ظل رؤيتها للفلسطينيين يتضورون جوعاً... خشية اتهامهم بالإسهام في تمويل "الإرهاب" من جهة، ومن جهة أخرى قطع "الأوكسجين" عن حكومة حماس المتمثل بالأموال.

ج. استخدمت "إسرائيل" سيطرتها على المعابر التجارية من وإلى الضفة الغربية، وقطاع غزة للضغط على الحكومة في إعاقة وصول البضائع والسلع الأساسية والأدوية، وشل حركة البناء وشيوع الركود الاقتصادي، بمعنى أنها مارست عليهم حصاراً غذائياً، فضلاً عن الحصار المالي، مما أوقع حكومة حماس في حرج أمام جماهيرها يتعلق بـ: توفير لقمة العيش!

رابعاً: سياسة حماس إزاء العلاقة مع "إسرائيل":

1. الاحتفاظ بمواقفها السياسية المعلنة، على الرغم مما شابها في الآونة الأخيرة من "تميع" واضح أنه مقصود من قبل قيادتها، كتصريح رئيس مكتبها السياسي من أن حماس تتجه حالياً لما وصفه بـ "الجهاد المدني"، فيما أكد رئيس وزرائها في برنامج حكومته أن الحكومة تدعم المقاومة بكل أشكالها، وعلى رأسها "المقاومة الشعبية"، وهي مفردة غابت كثيراً في مفردات القاموس السياسي للحركة.

2. رفض وقف المقاومة، بجميع أشكالها ومستوياتها، واتضح ذلك من خلال¹³⁴:

¹³⁴ من الجدير ذكره أن من الأسباب الأساسية في فوز حماس عاد إلى قناعة الفلسطينيين بالدور الذي لعبته الحركة في تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، حيث أظهر استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أن 84% من الفلسطينيين يرون أن الانسحاب الذي تم جاء انتصاراً للمقاومة المسلحة التي تقودها حماس، انظر: www.pcpsr.org



أ. تصعيد موجة صواريخ القسام، لا سيّما خلال المواجهة الأخيرة التي انطلقت في منتصف أيار/ مايو 2007، وتنفيذ عملية الوهم المتبدد في أواخر حزيران/ يونيو 2006، وأسرها للجندي جلعاد شاليط واحتفاظها به سنة كاملة مما شكل مفاجأة حمساوية لـ "إسرائيل" من العيار الثقيل.

ب. استمرار حماس في تخزين السلاح والعتاد والتدريبات الميدانية لعناصرها¹³⁵، بل وإنتاجه وتصنيعه، وتحسينها لفعالية صواريخها وقدرات قذائفها لتتمكن من ضرب مدن أساسية مثل عسقلان وأسدود وغيرها، حيث تشير التقديرات إلى أن غزة تحتوي على مائة ألف رشاش حربي تقريبا، مما يجعل سكان غزة الأكثر تسلحا في الشرق الأوسط، وخلال عهد حكومة حماس تمكنت فصائل المقاومة من إدخال ما يقارب الثلاثين طن من مادة TNT، إلى داخل القطاع.

ج. السعي لبناء أنظمة مضادة للدبابات والطائرات، يمكنها أن تنشّل قدرة الجيش الإسرائيلي الحالية على الدخول إلى غزة بسهولة، عبر استخدام النوع الجديد من الصواريخ الذي استخدم في لبنان.

3. التهديد بحل السلطة، وقناعة حماس بأن تفكيكها سيعزز "استراتيجية الانفجار الداخلي"، بحيث تجد "إسرائيل" نفسها مضطرة لتولي المسؤولية الكاملة عن مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، يضاف إلى ذلك أن حل السلطة سيجعل الفصل الدائم بين "إسرائيل" والفلسطينيين صعباً.

خامساً: تقييم السياسة الإسرائيلية تجاه العلاقة مع حماس:

منذ اللحظة الأولى لإطلاق وصف "الانقلاب" على فوز حماس، على الرغم من أنها جاءت وفق انتخابات نزيهة شهد العالم بديموقراطيتها وشفافيتها، واعتباره تحدياً جديداً لمفهوم الأمن الإسرائيلي، وعلى وجه الخصوص الموقف من الجيران الجدد، فقد استدعى من "إسرائيل" التعامل مع حماس "السلطة"، بمنطق لا يقل شدة عن

¹³⁵ بدا ذلك في دراسة بعنوان "إيران تبني حماس ستان في غزة" للجنرال شالوم هراري Shalom Harari الصادرة عن مركز القدس للعلاقات العامة JCPA، في 2007/3/11، ترجمها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات؛ وتقرير موسع آخر للمحلل العسكري اليكس فيشمان Alex Fishman بعنوان: حماس تطور الصواريخ وتعد العدة لما بعد الانتخابات.

تعاملها مع حماس "الحركة"، في الوقت الذي توقع العديرون تغيير الموقف بالعكس، في محاولة لاستدراجها لمواقف أكثر ليونة ومرونة، وتساوقاً مع مطالبها وشروطها. لذلك جاءت السياسة الإسرائيلية الحالية تجاه سلطة حماس معلنة صراحة عن هدفين أساسيين: إما التسبب في إسقاط حكومتها، أو في إحداث تحوّل أيديولوجي يوازى "الانقلاب"، الذي فوجئت "إسرائيل" به، ممثلاً بالاعتراف بها، والمصادقة على الاتفاقيات السابقة، ووقف العمليات المسلحة، مع تجنب حلّ السلطة أو حدوث أزمة إنسانية.

ومع ذلك، يمكن تقييم العلاقة مع حماس التي أرادت "إسرائيل" تصعيدية وصدامية، من خلال:

1. إدراك أوساط إسرائيلية عديدة حقيقة مفادها أن الدولة تواجه ما تطلق عليها "دونية" في استراتيجية مواجهة حركة حماس وحكومتها في أن واحد؛ فالأدوات التي تستخدمها لكي تضع حداً لسيطرتها على الفلسطينيين، أقلّ فاعلية من الأدوات التي تستخدمها حماس لمنع "إسرائيل" من إحداث اختراق على الجبهة السياسية.
2. فشل سياسة الإعاقة بعد مرور سنة على تطبيقها، حيث لم تظهر حماس أي إشارات "جدية" تفيد بأنها ستفي بـ"المطالب الثلاثة"، وبدأ الحصار الاقتصادي الذي فرضته "إسرائيل" والمجتمع الدولي يتصدع، وأصبحت السلطة الفلسطينية على شفير حرب أهلية، وهناك خطر متزايد من احتمال انهيارها وحدث أزمة إنسانية، إضافة لتراجع "إسرائيل" عن هدفها بإنهاء السيطرة على الفلسطينيين وتحقيق اختراق سياسي، في حين تُعزز حماس من روابطها بالمحور الإقليمي الذي تحدثت عنه الأوساط الإسرائيلية وزاد اعتمادها عليه.
3. وصول "إسرائيل" إلى قناعة "متأخرة" بعدم تصديق إمكانية تغيير حماس التي تنتهج سياسة وصفتها بـ"الملتوية"، والقائمة على تقديم خطاب إعلامي مرن ومهادن عندما يتحدث مسؤولوها لوسائل إعلام غربية، وخطاب آخر متشدد موجه للداخل الفلسطيني، كما نفت وثيقة مؤتمر هرتسليا السادس الأخير إمكانية أن تتغير حماس بسبب مشاركتها في الانتخابات؛ نظراً لميل ميزان القوى لصالحها وضعف النظام السياسي الفلسطيني، ووصولها لمواقع القوة والنفوذ دون أن تغير قيد أنملة من مواقفها، مما جعل صعودها



يمثل تحدياً استراتيجياً من الدرجة الأولى لـ"إسرائيل".¹³⁶

4. القناعة التي بدأت تترسخ في بعض الأوساط السياسية والنخب الثقافية - ولو في حدودها الدنيا - من ضرورة أنه لا مفرّ من للدخول في حوار مع حركات "الإسلام السياسي"، وحماس كمثال، أما النخب والمقاطعة، فهما وصفة للكارثة، وبالتالي يأتي فتح المجال للنشاط السياسي الشرعي لها، بما في ذلك الاعتراف بحقها في الحكم، أفضل السبل لتشجيع اعتدالها، وعليه تنصح هذه النخب بأن تتجنب "إسرائيل" وأصدقائها سياسة السحق والإبادة لحماس، بل بتثبيت انتقالها الهشّ مما تسميه "الجهاد الثوري" إلى "سياسة المساومات"¹³⁶.

سادساً: استخلاصات:

1. من الواضح أن حماس، حركة وحكومة، اتفقتا في المحور السياسي على أن تصل آخر القراءات السياسية الخاصة بحلّ الدولتين، إلى انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي المحتلة في 1967/6/5، وتبدى ذلك بصورة واضحة وجلية فيما أعلنته الحركة عقب اتفاق مكة أنها بصدد تقديم لغة سياسية جديدة، عنوانها الأساسي: القبول بدولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة على الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس الشرقية، ولذلك ليس ثمة ما يلوح في الأفق القريب والمتوسط والبعيد أن هناك "تنازلاً" آخر قد تقدمه حماس في هذا الملف.
2. تجربة سنة واحدة فقط، 12 شهراً، عاشتها حماس وحكومتها في ظلّ ضغوط متواصلة ومتلاحقة، وأزمات مالية وأمنية متفاقمة، واستدراجات واستقطابات إقليمية ودولية، جعلتها في "عجلة من أمرها"، بحيث تمكنت تلك الضغوط وأصحابها، والأزمات ومفتعلوها، من أن تحدث في حماس تغييرات ذات قيمة وأثر كبير، على الأقل في مظهرها الخارجي، وإن لم تغير كما يبدو في المواقف السياسية التاريخية للحركة، فمن كان يتصور للحظة

¹³⁶ بدا ذلك واضحاً في آخر مقال نشره وزير الخارجية الأسبق شلومو بن عامي Shlomo Ben-Ami، جريدة هآرتس، 2007/4/20، كما تجلت هذه القناعات بصورة واضحة في تحليل موسع لأفرايم ليفي Efraim Levy، مدير مركز تامي شتاينميس لبحوث السلام والباحث في مركز داينم التابع لجامعة تل أبيب، هآرتس، 2007/4/1.

ما أن يغيب خطاب التعبئة الشعبية المهور دائماً بعبارة "فلسطين من النهر إلى البحر"، واستبداله بدولة على حدود الـ1967، أكثر من ذلك، فقد قالت حماس في المبادرة العربية ما لم يقل مالك في الخمر، لكنها سرعان ما قبلت بها، وعدتها السقف السياسي العربي الذي تقبل به، بمعنى أكثر وضوحاً أن ازدياد الضغط قد يسفر بين حين وآخر عن تنازل هنا، ومرونة هناك.

3. دون الدخول في تفاصيل ماهية التنازلات التي أقدمت عليها حماس، شكلية كانت أو فعلية، فقد أسفرت عن عدد من المفاعيل، الداخلية والخارجية، على النحو التالي:

أ. مسيرة سنة من الحراك السياسي الذي خاضته الحركة قدّم خطاباً سياسياً إسلامياً جديداً لحركة مقاومة، لاشك أنه فاجأ المحيط الدولي والإقليمي، لكنه في الوقت ذاته "فتح شهيتهم" على مزيد من التنازلات، حتى لو كانت شكلية ولفظية لا تقدم ولا تؤخر.

ب. لوحظ أن هناك تسارعاً واضحاً من قبل الحركة في التجاوب مع ما يطرح محلياً وإقليمياً ودولياً، بدءاً بوثيقة الأسرى، مروراً بالمبادرة العربية، وربما انتهاءً باحترام الاتفاقيات التي كان رفضها بالجملة معلماً بارزاً من معالم الخطاب السياسي التاريخي لحركة حماس طوال خمسة عشر عاماً.

ج. القراءة الدقيقة لطبيعة الخريطة السياسية في "إسرائيل"، الحالية والمستقبلية، تشير بصورة لا تقبل التأويل، إلى انسداد أي أفق سياسي "تفاوضي" مع الفلسطينيين، مما يعني - وهو كلام موجه لحماس وباقي القوى السياسية - التوقف عن طرح أي تصورات أو مبادرات أو مشاريع، لأنها ستصطدم بجدار الرفض الإسرائيلي، على كل الأحوال.

أخيراً... فإن علاقة حماس بـ"إسرائيل" والعكس، يمكن تلخيصها بأنه وعلى الرغم من حجم الضغط الشديد الذي مورس عليها، والصعوبات التي واجهتها أول حكومة تقودها حركة مقاومة وتعلن تمسكها بها، إلا أن سنة كاملة من السياسة الإسرائيلية كشفت عن فشل إسرائيلي نسبي، يرتفع حيناً وينخفض حيناً آخر، وفقاً لطبيعة الميدان الذي حوربت فيه حماس وحكومتها، سياسياً كان أو اقتصادياً



أو أمنياً ميدانياً، ولذلك جاءت الدعوات من داخل "إسرائيل" لإعادة تقييم هذه السياسة، وإجمالاً يمكن استخلاص أن تجربة حماس في السلطة أظهرت قصور الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي الذي بات يدير الصراع بإجراءات عسكرية عاجزة عن تحقيق أهداف سياسية؛ وهو قصور في إدراك معنى صعود حماس، وأفضى إلى الفشل في توقع سلوكها، مما انعكس على إرباك التخطيط الإسرائيلي في التعامل مع القضية الفلسطينية عموماً.

الأداء الإعلامي لحماس في "عهد السلطنة"

د. فريد أبو ضهير¹³⁷

مقدمة:

حماس... "حركة خرجت من رحم الأمة" كما يقول البعض، ودخلت في تفاصيل حياتها لتصبح الرمز الذي يترجم آمال الكثيرين وآلامهم وأحلامهم وطموحهم. ليس هذا الكلام من قبيل مبالغة، وإنما هو توصيف بسيط لواقع معقد. فالشعوب العربية والإسلامية، وتحديداً الشعب الفلسطيني، وقع كالجثة الهامدة بعد سقوط الخلافة، وأخذ يغرق في بحار من الهزائم والكوارث، بل والذل، وغياب الأمل، وانسداد الأفق في أي مستقبل، ووجد نفسه في تيه البحث عن الذات والمستقبل.

لم تنزل حماس كمعجزة من السماء؛ لتخرج الناس من ظلام اليأس إلى نور الأمل. ولكنها كانت تعبيراً عن حالة متأزمة تمرّ بها الأمة بأسرها، وتتجسد في الأعراض الصارخة لأمراضها. هذه الأعراض هي "الملحمة" الواقعة في فلسطين.

وعندما نتحدث عن حماس، فإننا لا نتحدث عن تنظيم ذي خبرة عريقة في العمل السياسي، أو عن فصيل يعمل في ظل ظروف طبيعية، وقادر بالتالي على مراكمة التجربة وتطوير المؤسسات اللازمة لضبط إيقاع عمل هذه الحركة، حتى يتسنى بالتالي محاسبتها على أي قصور أو كجوة. ولكن مع ذلك، فإنه لا عذر لأي فصيل فلسطيني، سواء كان حماس أو غيرها، لأن الوضع الطبيعي لـ "حركات التحرر" هو أن يكون غير طبيعي.

الأمر الآخر الذي ينبغي الإشارة إليه في هذه المقدمة، هو أن ممارسة حماس في مرحلة المقاومة، أو تحديداً مرحلة ما قبل الفوز بالتشريعي، يمكن أن وضعها في إطار يختلف عن الإطار الذي أصبحت في ظلّه أغلبية في المجلس التشريعي، ومشكلة للحكومة العاشرة وما بعدها. فلم يكن مطلوباً من حماس أن يكون لها موقف يتساوق مع المواقف الدولية والعربية، ولم يطلب منها أحد في السابق أن

¹³⁷ كاتب فلسطيني، قسم الصحافة والإعلام، جامعة النجاح، بيروت.



تعترف مثلاً بـ"إسرائيل" أو تدين العمليات الفدائية، أو غير ذلك. فهي، عملياً، لم تكن تمثل أكثر من نفسها، مع أنها كانت ترى أنها تمثل الأمة في "نضالها" ضد الاحتلال، وضد المشروع الغربي، الذي تمثل "إسرائيل" رأس حربته، في المنطقة.

بعد أن فازت حماس في انتخابات المجلس التشريعي، وبعد أن شكلت الحكومة العاشرة، كان عليها أن تنهج نهجاً جديداً، ليس فقط على مستوى العمل السياسي والعسكري، ولكن أيضاً على مستوى الخطاب الإعلامي، والتعبير عن المواقف في التعاطي مع المجتمع الدولي والدول العربية.

لقد كان قفز حماس إلى سدة الحكم في فترة قياسية أمراً مفاجئاً، كما قال الكثيرون، للجميع، ولحماس على وجه الخصوص¹³⁸. كان على حماس أن تبدأ بالتفكير في قضايا جوهرية ستفرض نفسها على أجندتها منذ اليوم الأول. كان عليها أن تفكر كيف ستتعامل مع شعارها "يدٌ تبني... ويدٌ تقاوم"، وهي تعلم أن "إسرائيل" تهدم كل ما بينيه الشعب الفلسطيني، وتواجه بقسوة كل أساليب المقاومة. وتعلم كذلك بالتناقض القائم بين هذا الشعار وبين النهج الذي سارت عليها السلطة منذ قيامها في السنة 1995. وتدرك حماس كذلك أن المحيط العربي والدولي لن يتقبل بسهولة حكومة تقودها حماس لأسباب كثيرة، لا مجال لذكرها في هذا المقام.

هذا غيض من فيض؛ فالتحديات التي واجهت الحكومة التي شكلتها حماس كانت أكبر وأعمق وأقسى مما كان يمكن لها أن تتوقع وهي تخوض الانتخابات التشريعية في السنة 2005، فالأوضاع الداخلية، والتي وصلت إلى مرحلة في غاية السوء في ظل الحكومات السابقة، كانت تشير إلى إمكانية انهيار الأوضاع مع صعود حماس إلى سدة الحكم. ثم الحصار المالي والاقتصادي الذي لم تتوقع حماس أن يصل إلى هذا الحد، خنق الشعب الفلسطيني، وزاد من حدة الأزمة، وهدد بانهايار كيان السلطة بالكامل. ثم بالطبع الحصار السياسي، والمقاطعة غير المعلنة التي مارسها العرب ضد الحكومة العاشرة، فضلاً عن مقاطعة الدول الغربية لها، كل ذلك دفع حماس إلى وضع لا تحسد عليه. ولكنها صمدت، صمدت بشكل

¹³⁸ كتبت الصحافة بإسهاب حول النتيجة المفاجئة في الانتخابات، ومن ضمن ما كتب ما جاء على لسان تيسير خالد، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في مقال له على موقع الهيئة العامة للاستعلامات، المركز الصحفي الدولي، انظر: <http://www.ipc.gov.ps/ipc—new/arabic/interview/print.asp?name=13641>

ربما يتجاوز قدرة أية حكومة أخرى على الصمود، وبخاصة في ظل الأوضاع الداخلية المتردية حتى النخاع.

خطاب جديد:

خطاب حماس ما قبل السلطة كان خطاباً معروفاً، مألوفاً، منسجماً مع طبيعة الحركة "الإسلامية" "الجهادية" "المعارضة". فحماس هي ابنة الحركة الإسلامية التي تتخذ من الإسلام قاعدة لانطلاقها في تحقيق أهدافها. وبالتالي، فإن الإسلام يشكل إطاراً ثابتاً لخطابها الإعلامي، ويعطي هذا الخطاب طابعاً مميزاً عن معظم الحركات والتنظيمات الفلسطينية. كذلك، فإن الطابع الجهادي ميّز أيضاً خطاب حماس بشكل واضح وصارخ في فترة ما قبل السلطة. ولم يشب هذا الخطاب أي شائبة فيما يتعلق بالتسويات السياسية، حيث عدت حماس الاتصالات مع الإسرائيليين، والاتفاقات، مرفوضة، ولا تخدم مصلحة الشعب الفلسطيني. وكذلك صبح خطاب حماس الطابع المعارض، حيث كانت تمثل المعارضة لتحركات السلطة، وكذلك مواقف الدول العربية المتعلقة بالتسوية، فضلاً عن المواقف الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية.

اليوم، وكما يقول معارضو حماس، تغيرت لهجة هذه الحركة، التي يحلو للبعض أن يصفها بـ"الراديكالية". بل اتهمها هؤلاء بأنها هبطت بخطابها لتصبح بمستوى حركة فتح، إن لم تكن دون ذلك. وفي هذا السياق، لا بد من توضيح أمرين اثنين: المرحلة الجديدة، مرحلة الانتقال من المعارضة إلى السلطة، ومن المقاومة إلى السياسة "الرسمية"، ربما فرضت على حركة حماس، وعلى رموزها المنتشرين في أروقة السلطة، البحث عن أساليب جديدة في الخطاب، توازن بين المبادئ والمستجدات. خطاب لا يُفقد الحركة قاعدتها الشعبية، ويفتح في الوقت نفسه هامشاً لولوج العمل السياسي الرسمي، بما يفرضه هذا الأمر من ضرورة التعامل مع النظامين العربي والدولي.

تجسد ذلك بتصريحات رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل، الذي أعلن مراراً أن الحركة ستتبنى خطاباً سياسياً جديداً. وعلى الرغم من أنه لم يقدم تفسيراً لهذا التصريح، ولم يفصح عن فحوى الخطاب الجديد، وعلى الرغم من تزايد التكهنات حول إمكانية أن يتضمن الخطاب الجديد مواقف جديدة، فإنه ما لبث أن ظهر للمراقبين أن حماس تسعى لتقديم رؤيتها، دون أي تغيير، من



خلال خطاب يتسم بالمرونة والواقعية. ويشير إلى ذلك ما نشرته صحيفة القدس الفلسطينية في صفحتها الأولى على لسان خالد مشعل قوله: لدينا سلطة نشأت على أساس أوصلو وسنتعامل مع هذا الواقع... بواقعية شديدة¹³⁹.

عندما نتحدث عن الخطاب الإعلامي لحركة حماس، فإننا نتحدث عن جوانب إيجابية وأخرى سلبية في هذا الخطاب. فقد يكون هناك تماسك في بعض الأحيان في الخطاب، وانسجاماً مع المواقف السياسية، وترجمة لمشاعر الناس وتعبيراً لأمالهم وألامهم. ولكن هذا الأمر، كما أشرنا، برز بشكل واضح في فترة ما قبل الحكومة والتشريعي. وعلى الرغم من أن هذه الحركة سعت إلى الحفاظ على خطابها هذا، تأكيداً منها أنها لم تتغير بتحولها من مربع المعارضة إلى مربع السلطة، فإنها واجهت واقعاً جديداً جديراً بالدراسة والبحث والتمحيص.

من هنا، وبرصد خطاب حماس، وتحديدًا من خلال متحدثيها الرسميين، ورموزها في المجلس التشريعي وفي الحكومة، يمكننا أن نلمس الاتجاهات التالية:

1. الاتجاه نحو الليونة في الخطاب، وفي اتجاه الحد الأدنى الذي تقبل به الحركة.
2. الارتباك بسبب الحصار الدولي، ومطالبة الحكومة بالتخلي عن ثوابتها، وكذلك بسبب النقلة من لغة "التشدد" إلى لغة "الليونة".
3. الانجرار إلى الحرب الإعلامية المصاحبة لتطورات الأوضاع الداخلية.
4. ندرة الشخصيات الإعلامية الكاريزمية التي تمتلك القدرة على جذب الجمهور والتأثير عليه بشكل نافذ.
5. عدم امتلاك الأدوات اللازمة والكافية لتوصيل المعلومة والفكرة إلى الجمهور.
6. فقدان الخبرة الإعلامية، والتركيز على سياسة ردود الأفعال، وغياب الفعل الإعلامي في كثير من الأحيان.
7. تداخل الأدوار بين المتحدثين الحكوميين والمتحدثين الحمساويين.

بين التشدد والليونة:

شهد خطاب حماس، كما أشرنا، في فترة ما قبل الانتخابات خطاباً يصفه المراقبون بأنه متشدد، حيث كان يغلق السبل أمام أي خيار سوى المقاومة. وكان

¹³⁹ جريدة القدس، فلسطين، 2006/1/29.



خطاباً ناقداً بشدة للتسوية السياسية واللقاءات الفلسطينية مع الطرف الإسرائيلي. بل إن شعار "يدُ تبني ويدُ تقاوم"، والذي رفعته حماس في الانتخابات، جسد هذا التوجه.

بعد فوز حماس في الانتخابات، بدأ تغير ملحوظ في الخطاب الإعلامي، مع السعي الواضح والقاطع بعدم التخلي عن الثوابت. وعلى الرغم من أن "الثوابت" أصبحت كلمة لها مدلولات متفاوتة، تحديداً بين فتح وحماس، فإن الأخيرة ترى أن الثوابت تتمثل في اعتبار المقاومة خياراً استراتيجياً، وأنه لا تنازل عن أرض فلسطين التاريخية، ولا بديل عن حق العودة، وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

التغير الذي بدأ المراقبون يلمسونه في خطاب حماس، والذي اعترفت قيادتها، على لسان رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل، بشكل واضح بأنها ستتبنى خطاباً سياسياً جديداً، قد تمثل في فتح ملف الدولة الفلسطينية على حدود 67، والموجود أصلاً في أجندة هذه الحركة منذ أن أعلن زعيمها الروحي الشيخ أحمد ياسين قبل أكثر من 15 عاماً أن حماس تقبل بدولة فلسطينية على حدود 67 مقابل هدنة طويلة الأمد. وكان هذا الملف قد أُغلق عندما لم يجد أذاناً صاغية من "إسرائيل" أو أي من دول العالم. لهذا، ومع وصول حماس إلى سدة السلطة، تم فتح هذا الملف بهدف التعاطي مع التوجهات الدولية التي تحصر الحل في إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة "إسرائيل". كذلك، فإن فتح هذا الملف هو محاولة لتخفيف حدة التباين بين مواقف حماس وفتح، على اعتبار أنه لا بد من توضيح القواسم المشتركة التي يمكن من خلالها قيادة السلطة الفلسطينية، بوجود حماس في الحكومة وفتح في الرئاسة، أو من خلال حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت إثر اتفاق مكة¹⁴⁰.

وكانت حماس تخشى خسارة الشارع الفلسطيني إذا شعر الناخب أنها تخلت عن شعاراتها وبرنامجه الانتخابي، بل تخشى أن تفقد هذه الحركة هويتها وشخصيتها التي ميزتها طيلة السنوات السابقة عن حركة فتح والحركات الأخرى. ولذلك، فإن مسألة الموازنة بين "التشدد" و"الليونة" كانت في غاية التعقيد. ولكن لا بد من الحديث هنا عن خطاب الحكومة وخطاب الحركة؛ فقد ظهر خطاب

¹⁴⁰ نشرت أمين تقريراً حول قبول خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، لدولة على حدود 1967 وردود حركة فتح على ذلك، وتوضيح حماس ومعلقين لهذا الأمر، انظر:

<http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=38217&NrIssue=1&NrSection=1>



أكثر دقة وبعداً عن التشدد في خطاب العديد من شخصيات الحكومة، وبخاصة في الضفة الغربية التي ما تزال تقبع تحت الاحتلال المباشر. في غزة برز خطاب رئيس الوزراء إسماعيل بشكل متزن إلى حد كبير، على الرغم من بعض العبارات الحماسية، والتي لا تخل بالالتزان الذي طغى على خطاب هنية. لقد بهر هنية بخطابه الإنسان الفلسطيني البسيط، والسياسي، كما بهر المراقبين، بمن فيهم الغربيين، إلى حد كبير.

ولكن مع ذلك، فقد ظهر بعض المتحدثين في الحكومة والتشريعي من حركة حماس، الذين لم يغيروا في خطابهم من ناحية، وخلطوا بين موقف حماس كحركة مقاومة، وبين الحكومة كجهة تمثل الشعب الفلسطيني بأسره من ناحية أخرى. قد يكون التأثير السلبي لهذا الخلط محدوداً على صورة حماس لدى المواطن، ولكن بالتأكيد فإن التأثير السلبي على المستوى السياسي موجود، خصوصاً إذا ما أخذنا في الاعتبار العلاقات الداخلية والخارجية والأبعاد المختلفة للصراع.

وهناك مسألة أخرى في قضية اللبونة، حيث اتضح بعد اتفاق مكة للكثيرين أن حماس لم تغير مواقفها المبدئية، وأن التغييرات بمجملها كانت تكتيكية إلى حد كبير، ولكنه يبقى تغييراً على كل حال، يثبت أن حماس تمتلك المرونة اللازمة للتعاطي مع المتغيرات، ويعطي هذه الحركة صفة القدرة على المزاجية بين المقاومة والعمل السياسي، بما في ذلك إمكانية المشاركة في الحكم، وفي البحث عن حلول سياسية.

ولذلك، فقد يكون من اللافت للنظر بشكل واضح أن حماس وافقت بشكل غير مباشر على استمرار مسار المفاوضات بين مؤسسة الرئاسة ومنظمة التحرير، وبين "إسرائيل". إذ لم يرد أي احتجاج على استمرار مثل هذه المفاوضات، بل ورد على لسان عدد من وزراء حماس، أنه لا مانع من أن يحاول الرئيس عباس تحصيل أي نتائج إيجابية عن طريق المفاوضات. بل إن اتفاق مكة نصّ على أن المفاوضات هي من صلاحية منظمة التحرير الفلسطيني، في إشارة واضحة إلى عدم اعتراض حماس على مثل هذه المفاوضات. وأكثر من ذلك هي تصريحات بعض الوزراء المحسوبين على حماس، والذين أشاروا إلى أنه لا مانع لديهم من لقاء مسؤولين إسرائيليين في قضايا تتعلق بالأمور الحياتية الفلسطينية، وليس في الموضوع السياسي. ومن هؤلاء وزير المالية السابق د. عمر عبد الرزاق، والقائم بأعمال وزير المالية د. سمير أبو عيشة.

الارتباك:

في الحقيقة لم يكن خطاب المرونة السابق ناجماً فقط عن قناعة ذاتية من حماس، نتيجة إدراكها لتطورات الأحداث، والواقع الجديد الذي وجدت نفسها في ظله في السلطة، وإنما كانت هناك عوامل خارجية ضاغطة دفعت هذه الحركة إلى التذبذب بين "التشدد" و"المرونة". فقد سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حشد المواقف الدولية لفرض الحصار المالي والسياسي على الحكومة التي شكلتها حماس، ووضعت أمامها ثلاثة شروط تعجيزية، لو تحققت لنسفت ثوابت هذه الحركة، ولقضت على أسباب وجودها واتساع شعبيتها.

الخطاب الإعلامي لحماس كان يركز على التمسك بالثوابت، في مسعى للحفاظ على القاعدة الشعبية الواسعة التي تمكنت حماس من بنائها منذ نشأتها، ولكن كان هذا الخطاب أيضاً ينظر بعين أخرى إلى الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، ويخاطب المجتمع الدولي بنوع من الليونة التي أشرنا إليها آنفاً.

كان واضحاً أن هناك ارتباكاً في الخطاب، عندما يصرح أحد مسؤولي حماس بأن الحركة ستعمل على التهدئة، وأنها تبحث عن حل يعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة (طبعاً دون تحديد هذه الحقوق التي تستثير حفيظة الأمريكيين والإسرائيليين)، في حين يصرح آخرون بأن المقاومة مستمرة، وأن الوصول إلى السلطة لن يلغي هذا الخيار¹⁴¹.

بالطبع لم تكن "إسرائيل"، ولا المراقبون الفلسطينيون والعرب والغربيون، بغافلين عن هذا الارتباك. بل كانت التحليلات تشير إلى أن هناك تضارباً في تصريحات مسؤولي حماس، وإلى عدم وضوح برنامجها وسياستها في إدارة السلطة. وقد طالب عدد من القادة، وخصوصاً من فتح، ومن دول أخرى، حماس بأن تحدد مواقفها من قضايا المقاومة، والتسوية، والاعتراف بـ"إسرائيل"، وغير ذلك من القضايا بشكل واضح. وظلت حماس تتأرجح في خطابها بين

¹⁴¹ يشير د. خالد محمد صافي في مقالة مطولة بعنوان "تناقض الخطاب الإعلامي لحركة حماس وسيناريوهات المستقبل" إلى وجود التناقض والارتباك في خطاب حماس، ويعد ذلك إيجابياً، لأنه يشير إلى وجود حراك داخل الحركة، وخلاف في وجهات النظر، الأمر الذي يعني أن الحركة في تطور مستمر، انظر:

<http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=20347&NrIssue=1&NrSection=2>



”المرونة“ و”التشدد“. وعلى الرغم من أن الأمر بدأ يُحسم تدريجياً لصالح الثوابت ”الحمساوية“، إلا أن حماس لم تتخلَّ عن المرونة في خطابها، وأضحى واضحاً للعيان أن حماس لن تتخلَّ عن مواقفها المبدئية، ولكنها مستعدة لكافة الخيارات التي لا تسقط حقوق الشعب الفلسطيني، ولا تسقط خيار المقاومة الذي تعدّه خياراً استراتيجياً، وترى أنه لا يمكن تحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية بغير هذا الخيار.

الانجرار إلى الحرب الإعلامية:

تعودت حماس في المعارضة أن توجه انتقادها إلى أداء السلطة الفلسطينية التي تقودها فتح. ولم تجد نفسها، إلا في حالات نادرة، في موقف الدفاع عن النفس، على اعتبار أن خطّها ”المقاوم“ هو محلّ إجماع فلسطيني. ولكن الأمر اختلف بعد 25/1/2006، حين وجدت حماس نفسها في موقع المسؤول الذي عليه أن يقوم بمهام صعبة، وفي إدارة دفة الحكم. وهنا وجدت فتح، ومعها الفصائل الأخرى، الفرصة لتوجيه الانتقادات إلى أداء حركة حماس في التشريعي والحكومة. وبالطبع، ومع الحصار الخائق، وانعدام الخبرة لدى حماس في إدارة الحكم، فإن الانتقادات كانت شديدة وكثيفة لدرجة يصعب الرد عليها.

الرواتب، والإضرابات، والتعيينات، والفوضى والانفلات الأمني، والتعامل مع التضيق الإسرائيلي المتصاعد، وغير ذلك من الأمور التي لا يمكن التقليل من أهميتها. واجهت حماس هذه القضايا التي تمّ التعبير عنها في خطاب قوي للتيارات والمؤسسات والشخصيات الفلسطينية من غير حماس.

وعلى الرغم من أن الحملة الإعلامية على حماس كانت شديدة في مختلف المجالات، إلا أن الحملة كانت أشدّ عندما بدأت أحداث الاقتتال الداخلي في غزة والضفة. فقد وُظفت وسائل الإعلام لتحميل حماس مسؤولية الأحداث، وظهر أسلوب ممنهج لحركة فتح في مجال الإعلام يعكس قدرة كبيرة على ترتيب الأوضاع الإعلامية وفق خطة وأسلوب مدروس. وهذا الأمر أربك حماس أكثر، إذ أنها انتقلت إلى موقف المدافع عن النفس والمبرر للتصرفات والسياسات، وموقف الحركة التي تدفع التهمة عن نفسها.

ولذلك، برز الدور الإعلامي لحماس على أنه يمثل ردوداً للفعل، وليس دوراً مبادراً؛ فقد كانت تكال الاتهامات كل يوم لحماس، مما يضطرها إلى الدفاع عن نفسها،

وتبرير سلوكها، وهو أمر له انعكاسات سلبية على صورتها لدى المواطن العادي¹⁴². أضف إلى ذلك، الأمر الأهم، وهو عدم تناسق العمل الإعلامي لحماس والحكومة التي تقودها، وعدم القدرة على تغطية القضايا الكثيرة جداً، والتي من المستحيل التعاطي معها إعلامياً دون خطة واضحة، ودون هيكلية إعلامية متماسكة. والأمر الذي يكاد يكون مؤكداً لأي مراقب لأداء حماس الإعلامي هو عدم توفر أي من الأمرين.

ويبدو بشكل واضح أن الحرب الإعلامية التي استهدفت حماس كانت جزءاً من الصراع السياسي بينها وبين القوى السياسية الأخرى، وبخاصة فتح، التي كان من الطبيعي أن تعمل على إسقاط حكومة حماس من خلال إثبات عدم قدرتها على إدارة دفة الحكم. وبالطبع، كان لا بد من اللعب إعلامياً على الفشل في فك الحصار المالي والسياسي، وعدم صرف الرواتب، وغير ذلك.

غياب الكاريزما "النجومية" الإعلامية:

فاز في الانتخابات التشريعية 74 مرشحاً من حماس، وتم تشكيل الحكومة من 24 وزيراً، بعضهم أعضاء في المجلس التشريعي. معظم هؤلاء الأشخاص لم يمارسوا العمل السياسي من قبل، ولم يؤدوا دوراً إعلامياً، أو يقفوا أمام عدسات الكاميرا، أو أمام حشود الصحفيين.

كان من المفترض أن يمر هؤلاء "السياسيون الجدد" بدورات إعلامية وسياسية مثلاً، ويتمرسوا مع الأيام على التعامل مع وسائل الإعلام، طبعاً بعد أن يتمرسوا على أسلوب التعاطي مع القضايا المختلفة من منظور جديد، هو منظور المسؤول في السلطة.

لا نستطيع بالطبع الجزم بأن هذا لم يحدث، ولكن ما نستطيع قوله، هو أنه لم يظهر من بين هؤلاء شخصيات إعلامية قوية لها حضور كبير، قادرة على التأثير القوي على الجمهور، وقادرة على التحكم بالخطاب والمعلومات التي تؤدي إلى انبهار الجمهور. بالطبع ظهر عدد من المتحدثين القادرين على التعبير عن الأفكار والمواقف، وعرض الأحداث بطريقة معقولة. معظم هؤلاء كانوا إما متحدثين باسم حماس قبل

¹⁴² من أمثلة ما كتب حول هذا الموضوع، ما نشره موقع شبكة الأخبار الفلسطينية (مدار)، متهمة كلاً من فتح وحماس بالتورط في الحرب الإعلامية، انظر:

<http://www.pal-news.net/arabic/news.php?maa=View&id=16076>

